

ما هو ثمن الكلاشينكوف؟

اقتصاديات الأسلحة الصغيرة

يوثق هذا الفصل عملية جمع معلومات عن التفاوتات في الأسعار العالمية لبندقية الكلاشينكوف الهجومية. وهو يستخدم البيانات لكي يقيس العوامل التي تؤثر في العرض والطلب في سوق الأسلحة الصغيرة من الناحية الكمية، ولكي يبحث حقيقة العلاقة بين الأسلحة والحرب الأهلية.

وتم اختيار بندقية الكلاشينكوف باعتبارها موضوعا للدراسة التحليلية نظرا لانتشارها الفائق في السوق، ولأن خصائصها الأساسية لم تتغير منذ أن تم وضع تصميمها الأساسي في عام ١٩٤٧، ويعنى هذا أن التغيرات في الأسعار التي تم رصدها عبر فترات زمنية وبلدان مختلفة يمكن أن تعزى بشكل موثوق به إلى ظروف السوق، وليس إلى حدوث تغيرات جوهرية في طبيعته المنتج نفسه.

الأسلوب المتبع

قام الباحثون والصحفيون بإنجاز قدر كبير من الدراسات الاستقصائية ودراسات الحالة حول تجارة الأسلحة الصغيرة. ولم يكن تجميع وتصنيف هذه البيانات الخاصة بأسعار الأسلحة عبر بلدان مختلفة مهمة سهلة. فما هو تحديد السلاح الذي تم رصده بعينه؟ وما الحالة التي كان عليها السلاح؟ ومن أين تم شراء السلاح؟ ومن اشترى السلاح؟ تعد هذه بعضا من المسائل العديدة التي طرحت عند جمع بيانات الأسعار. ولا يعطى هذا الفصل سجلا شاملا أو محدد عن أسعار الأسلحة على مستوى العالم. وبدلا من ذلك، فهو يقدم محاولة أولى لتوثيق أسعار الكلاشينكوف ويضع أساسا لمزيد من الجهود لتعميق فهمنا لسوق الأسلحة الصغيرة.

أسعار الأسلحة الأرخص تؤدي إلى زيادة خطر اندلاع حرب أهلية.

فلا بد لفهم هذه السوق أن ننظر إليها باعتبارها دالة على الحوافز والقيود التي يواجهها المشترون والموردون، وواضعو النظم واللوائح. ويقدم هذا الفصل نموذجا للعرض والطلب في سوق الأسلحة الصغيرة ثم يستعين بتحليل هذا النموذج لإجراء إحصائى على بيانات الأسعار التي تم تجميعها حديثا، وعلى غرار السلع الأخرى، فإن المتاجرة في الأسلحة تستجيب لقوى العرض والطلب. وبرغم أن تجارة الأسلحة تخضع بصفة عامة لقيود رسمية، فهناك أسواق غير شرعية مزدهرة لتجارة الأسلحة تستجيب بسرعة للتغيرات في العرض والطلب.

ووضع نموذج للجانب الخاص بالطلب في السوق من خلال النظر إلى الوسائل المادية (الدخل) والدوافع المحفزة (المصلحة المكتسبة وراء حيازة سلاح، على سبيل المثال نتيجة لارتفاع معدلات جرائم القتل أو لوجود تهديدات تنذر بنشوب صراع). ويمكن إدراك مكونين رئيسيين بالنسبة للجانب الخاص بالعرض أحدهما هو فعالية النظم واللوائح الرامية إلى تقييد هذه التجارة داخل وعبر الحدود الوطنية، والآخر هو التكاليف الأساسية في العرض، مثل تاريخ البلاد المتوارث من الحرب الأهلية، والتدفقات العسكرية للبلدان المجاورة، ونفقات النقل، وجميعها عناصر تؤثر على توافر الأسلحة.

النتائج

يلخص الفصل نتائج إدراج أسعار الأسلحة باعتبارها متغير في نماذج مخاطر الحرب الأهلية. والنتائج الأساسية التي تم التوصل إليها هي:

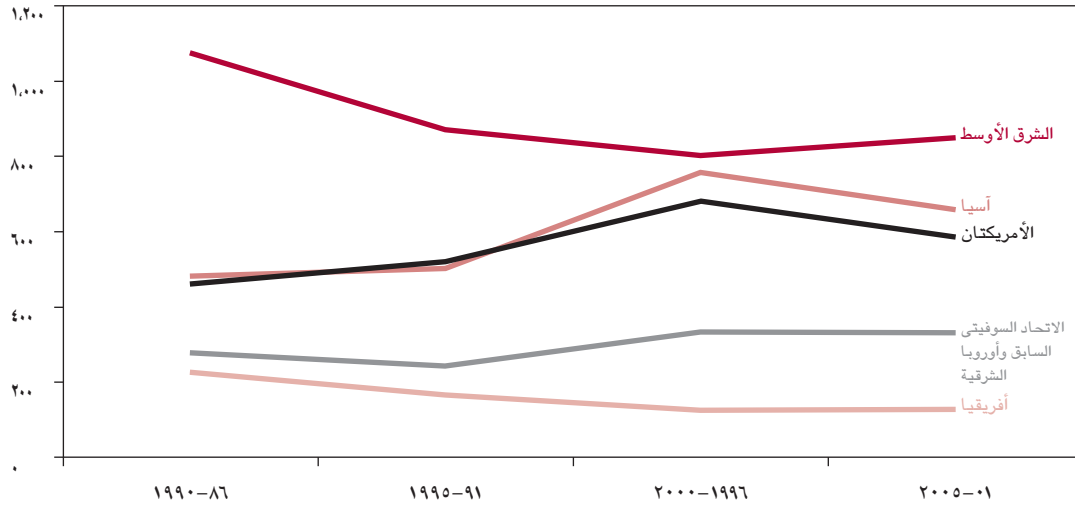
- أسعار الأسلحة الأرخص تؤدي إلى زيادة مخاطر الحرب الأهلية بشكل مستقل عن عوامل الخطر الأخرى للصراع.
- كلما كانت نظم ولوائح البلاد فعالة، ارتفعت أسعار الأسلحة.



رجل يبيع بندقية من طراز AK-47 خارج محله التجاري في قرية في جبال الخزن،

الشكل ٨-٢ الأسعار الإقليمية للكلشينكوف (بالدولار الأمريكي) ١٩٨٦-٢٠٠٥*

الأسعار الإقليمية



* لم تتوفر بيانات عن أوروبا الغربية عن الفترة ١٩٨٦-١٩٩٠، ولذا فقد حذفت هذه المنطقة من الشكل تماما.

- البلدان التي لها حدود يسهل اختراقها من الأرجح أن تكون أسعار الأسلحة بها أدنى. ويصدق هذا بصفة خاصة على أفريقيا، حيث تسمح الحدود سهلة الاختراق بعرض الأسلحة أن يلبي الطلب عليها بصورة أسرع.
- وعلى عكس التصور الشائع، عند إحكام الرقابة على العوامل الأخرى، إذ لا يبدو أن انهيار الاتحاد السوفيتي كان له أثر كبير على انهيار أسعار الأسلحة.
- من المرجح أن تنخفض أسعار أسلحة أحد البلدان إذا زادت البلدان المجاورة من إنفاقها العسكري، فيما يبدو نتيجة لانتشار الأسلحة الناجم عن هذا.
- لا يبدو أن أسعار الأسلحة ترتبط بمعدلات جرائم القتل وحالات ركود النشاط الاقتصادي أو العوامل الديموغرافية المتعلقة بالشباب المذكور.
- زيادة الأسلحة على الحاجة في بيئات ما بعد الصراع تحافظ على انخفاض أسعارها وتسهم في ظهور خطر نشوب صراع في شتى أنحاء المنطقة لبعض الوقت عقب انتهاء الصراع.

ويقدم هذا الفصل عددا من الأمثلة لقوى العرض والطلب المؤثرة. ففي العراق يفوق الطلب العرض ومن ثم فقد ارتفعت الأسعار ارتفاعا حادا. وعموما، يرغب الناس في شراء بنادق الكلاشينكوف لدواعي الأمن أو ارتكاب الجرائم أو الصراع. وفي العراق، جرى شراؤها للأسباب الثلاثة، وبناء عليه فقد بلغت الأسعار معدلات مرتفعة غير مألوفة، حتى بالنسبة لمنطقة حرب. فقد كانت البندقية الخشبية العادية من طراز AK-47 تباع بنحو ٤٠٠-٨٠٠ دولار عام ٢٠٠٦، مقارنة بنحو ٨٠-١٥٠ دولارا في عام ٢٠٠٣. فلو - ومتى - غادرت قوات التحالف، فمن المرجح أن تنخفض الأسعار، لأن السيطرة العسكرية الأجنبية هي العامل الوحيد حاليا الذي يمنع توريد الأسلحة من البلدان المجاورة للوفاء بشكل كامل بطلب العراقيين القوي على البنادق الهجومية.

إنفاذ القوانين واللوائح التنظيمية بشكل أفضل يزيد أسعار الأسلحة

وتقدم أفريقيا، تصورا مغايرا للأحداث، حيث سجلت أسعار الكلاشينكوف أدنى سعر لها في العالم، مثلما يوضح الشكل ٨-٢، وما زالت تنخفض. وتؤدي المتغيرات الممثلة في الدخل وفعالية النظم واللوائح والتركة المتوارثة من الحروب وتكاليف التوريد جميعها إلى تخفيض أسعار الأسلحة، ولكن حتى التحكم في هذه العوامل، لأنها تقع في بلد أفريقي يجعل شراء بندقية هجومية أرخص بنحو ٢٠٠ دولار عن متوسط السعر العالمي لها. وتشير التحليلات الإحصائية إلى أن هذا التخفيض الهائل للسعر في أفريقيا ينجم عن سهولة اختراق الحدود الوطنية. ويهدف التجميع والتحليل الأولى لبيانات الأسعار إلى توفير حوافز وإطار لإجراء المزيد من البحوث الكمية على قضايا الأسلحة الصغيرة. وعلى الرغم مما قد يشوبها من عيوب، فإن مجموعة البيانات الراهنة تمثل منطلقا مفيدا لمثل هذه الجهود. 